# وزيرة السياحة تترأس اجتماع لجنة الوزراء المسؤولين عن السياحة بدول مجلس التعاون

## تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز مرونة القطاع وقدرته على مواكبة المتغيرات

في إطار رئاسة مملكة البحرين للدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ترأست فاطمة بنت جعفر الصيرفي وزيرة السياحة، الاجتماع العاشر للجنة الوزراء المسؤولين عن السياحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد عبر تقنية الاتصال المرئي، بمشاركة الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالقطاع السياحي في دول المجلس.

وأكدت وزيرة السياحة، في كلمتها الافتتاحية، أن مسيرة التعاون السياحي الخليجي تحظى بدعم واهتمام أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، وحرصهم على تعزيز التنسيق والتكامل بين دول المجلس، بما يدعم مسارات التنمية والازدهار، ويحقق تطلعات دول المجلس وشعوبها.

وأشارت الصيرفي إلى أن الاجتماع يمثل محطة مهمة لمواصلة البناء على ما حققته دول المجلس من تقدم في مسارات التعاون السياحي، وتنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز مرونة القطاع وقدرته على مواكبة المتغيرات، وترسيخ مكانة دول المجلس بوصفها وجهة سياحية متكاملة وتنافسية إقليميًا ودوليًا.

وناقش الاجتماع خطة التحرك الخليجي المشترك لتسريع تعافي القطاع السياحي في دول مجلس التعاون. كما استعرض جهود الترويج السياحي المشترك، وتطوير الباقات والبرامج السياحية الخليجية، وتعزيز الحضور السياحي الخليجي في الأسواق الدولية المستهدفة، إلى جانب التحرك الإعلامي، وتطوير لوحة البيانات والمؤشرات السياحية الخليجية.

كما بحث الاجتماع عددًا من الموضوعات الداعمة للتعاون والتكامل السياحي الخليجي، من بينها الحملات التسويقية المشتركة، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال الإحصاءات والبيانات السياحية، ورخصة الإرشاد السياحي الموحدة، والدليل الاسترشادي للتصنيف الفندقي، واختيار عاصمة السياحة الخليجية لعام 2027، فضلًا عن مجالات التعاون الدولي والأنشطة والفعاليات السياحية المشتركة.

# جهاز المساحة والتسجيل العقاري يطور خدمة حاسبة معاملات التسجيل العقاري

## 29.4% متوسط النمو السنوي في أعداد الزوار لدول التعاون بين 2019 و2025

في إطار الجهود الحكومية لتطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها، طوّر جهاز المساحة والتسجيل العقاري خدمة حاسبة معاملات التسجيل العقاري، كخدمة رقمية جديدة تُمكن العملاء من معرفة الرسوم المقررة قانونًا على معاملات البيع، وذلك استنادًا إلى النسب والضوابط المعتمدة في قانون التسجيل العقاري، بما يوفر تقديرًا استرشاديًا للتكلفة قبل تقديم الطلب، ويعزز الشفافية ووضوح الإجراءات.

وبموجب الخدمة المطوّرة، أصبح بإمكان المستفيد احتساب رسوم التسجيل العقاري إلكترونيًا وبشكل فوري، من خلال إدخال قيمة العقار عبر الموقع الإلكتروني لجهاز المساحة والتسجيل العقاري، بعد أن كانت عملية التحقق من الرسوم تستغرق نحو 20 إلى 30 دقيقة، عبر الرجوع إلى جدول الرسوم والتواصل مع خدمة العملاء للتأكد من صحة الاحتساب.

ويُراعى عند استخدام الحاسبة إدخال القيمة الحقيقية للعقار وفق سعره الفعلي، علماً بأن الرسوم الظاهرة من خلال الحاسبة تقديرية، وتخضع للمراجعة والتحقق من قبل الإدارة المختصة للتأكد من قيمة العقار وصحة الرسوم المستحقة قبل استكمال إجراءات السداد والتسجيل.

وشمل تطوير الخدمة توحيد معلومات الخدمة المنشورة في جميع القنوات، إلى جانب تحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط إجراءات الحصول على المعلومة.

وفي هذا السياق، أكد المهندس باسم بن يعقوب الحمر رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري، أن تطوير الخدمة يأتي ضمن جهود الجهاز الرامية إلى دعم القطاع العقاري وتطوير منظومة الخدمات المرتبطة به، من خلال تسهيل الإجراءات أمام الأفراد والمؤسسات، واختصار دورة إنجاز الخدمات، بما يسهم في رفع كفاءة التعاملات العقارية وتعزيز وضوح الإجراءات أمام المستفيدين.

وأضاف رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري أن الجهاز يواصل مراجعة خدماته وإعادة هندستها بصورة مستمرة، بما يواكب تطلعات المستفيدين، ويرفع كفاءة الأداء، ويعزز الاستفادة من الحلول الرقمية في تقديم خدمات أكثر سهولة وفاعلية.

والجدير بالذكر أنه في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتطوير الخدمات الحكومية وإعادة هندستها، تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، شهدت 800 خدمة منها عمليات تطوير وإعادة هندسة في مختلف القطاعات الحكومية، استنادًا إلى المقترحات والملاحظات الواردة بشأن الخدمات الحكومية عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، وملاحظات المستثمرين، وتقارير المتسوق السري لتقييم الخدمات الحكومية، فضلًا عن إطلاق أدلة إرشادية واتفاقيات مستوى خدمة، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز تجربة المستفيدين، ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

كتبت: ياسمين العقيدات

أكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن السياحة في دول المجلس تمثل محركاً للنمو، وجسراً للتكامل، ورافداً مهماً للتنويع الاقتصادي، مشيرة إلى أن العمل الخليجي المشترك يسهم في تعزيز طموحات وآفاق القطاع السياحي في دول المجلس.

وأوضحت الأمانة العامة أن متوسط النمو السنوي في أعداد الزوار القادمين من الخارج إلى دول مجلس التعاون بلغ 29.4% خلال الفترة من 2019 إلى 2025، فيما بلغ متوسط التقدم في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للسياحة الخليجية حتى عام 2025 نحو 73.8%.

وأضافت، في منشور عبر حسابها الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «إنستجرام»، أن متوسط معدل النمو السنوي في إنفاق السياح الوافدين بلغ 17.5% خلال الفترة 2019–2025، فيما وصل إجمالي إنفاق السياح الوافدين إلى دول المجلس إلى 131.9 مليار دولار حتى عام 2025.

وبينت أن الحصة السوقية لدول مجلس التعاون من العائدات السياحية العالمية بلغت 6.9% في عام 2025، فيما بلغت حصة دول المجلس من إجمالي السياحة الدولية 5% خلال العام ذاته.

# الذكاء الاصطناعي يسهم بـ80% من ناتج دول مجلس التعاون الإجمالي

# البحرين تتصدر خليجيا في نسبة الناتج غير النفطي

كتبت: زينب إسماعيل

أكدت دراسة محلية أن البحرين تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي في نسبة الناتج غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لصغر حجم إنتاجها النفطي مقارنة بجيرانها.

ولفتت الدراسة للباحث سالم الرويلي التي حملت عنوان «ما بعد النفط: الهندسة الاستراتيجية للاقتصاد الجديد وفرص التحول الهيكلي في دول الخليج العربي» إلى أن «دول المجلس تتفاوت تفاوتاً واضحاً في نسبة الناتج غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتسجل الكويت أدنى نسبة خليجيا».

وأوضحت «سجلت اقتصادات دول المجلس معدلات نمو متوقعة للتجارة غير النفطية لعام 2025 تراوحت بين 4.8 % في الإمارات، و3.8 % في السعودية، و3.5 % في البحرين، و3.1 % في عُمان، و2.8 % في قطر، و2.7 % في الكويت، مدعومة بالإصلاحات الهيكلية والتحول الرقمي المتسارع القائم على الذكاء الاصطناعي».

وتابعت: «تشير تقديرات شركة PwC إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يسهم بنحو 320 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط بحلول عام 2030. وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على نحو 80% منها (نحو 260 مليار دولار) على أن تحصل السعودية وحدها على أكبر حصة مطلقة بما يقارب 135.2 مليار دولار، أي ما يعادل 12.4 % من ناتجها المحلي المتوقع في 2030، بينما تحقق الإمارات أعلى نسبة تأثير نسبية بما يقارب 14 % من ناتجها».

وبينت أن الذكاء الاصطناعي التوليدي وحده قد يضيف نحو 5.23 مليارات دولار سنوياً لاقتصاد دول الخليج بحلول 2030، بعائد يقدَّر بنحو 9.9 دولار مقابل كل دولار واحد يُستثمر فيه.

وأشارت: «تتجه دول الخليج بخطى متسارعة نحو دمج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية والخدمية والإنتاجية، بوصفه أحد أهم المحركات الإنتاجية في الاقتصاد الجديد».

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقا للدراسة، شهد عام 2025 تحولاً لافتاً في خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ ارتفعت حصة المجلس من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 1% فقط في عام 2015 إلى 6% في عام 2025، أي بمعدل نمو يقارب ستة أضعاف خلال عقد واحد، وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2026. وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المجلس في عام 2025 نحو 98.5 مليار دولار، توزعت على النحو التالي: الإمارات في المقدمة بنحو 48.2 مليار دولار، تلتها السعودية بنحو 32.6 مليار دولار، فعُمان بنحو 13.3 مليار دولار، ثم قطر بنحو 3 مليارات دولار (بعد قفزة نمو بلغت 559 % مقارنة بنحو 0.5 مليار دولار فقط في 2024)، فالبحرين بنحو 0.8 مليار دولار، وأخيراً الكويت بنحو 0.5 مليار دولار».

الطاقة النظيفة

ذكرت الدراسة: «يمثل التحول نحو الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر أحد أبرز مسارات التحول الهيكلي في اقتصادات الخليج، إذ تسعى الدول الخليجية إلى توظيف ميزاتها النسبية (الإشعاع الشمسي المرتفع، والمساحات الشاسعة) لتصبح مراكز إقليمية وعالمية لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر».

الابتكار

قالت «شهدت منظومة الابتكار وريادة الأعمال في دول الخليج نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدعومة بصناديق رأس المال الجريء السيادية وشبه الحكومية. فقد نما حجم استثمارات رأس المال الجريء في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل نمو سنوي مركّب بلغ نحو 20% خلال الفترة 2020 – 2025، ليصل حجم التمويل إلى نحو 3.3 مليارات دولار في عام 2025 موزعة على 541 صفقة، تصدّرتها السعودية بنحو 1.72 مليار دولار عبر 257 صفقة، تلتها الإمارات بنحو 1.5 مليار دولار عبر 231 صفقة».

وخلصت الدراسة إلى أن «مرحلة ما بعد النفط في دول مجلس التعاون الخليجي لا تمثل مجرد تحول في مصادر الدخل، بل عملية شاملة تعيد تشكيل أسس الاقتصاد ومؤسساته وآلياته، تتقاطع فيها خمسة مسارات متزامنة: الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، والطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، والابتكار ورأس المال الجريء، والطاقة النووية المدنية، إلى جانب تفاوت واضح بين دول المجلس في وتيرة الاستثمار الأجنبي والتجارة غير النفطية، على أفق زمني يمتد إلى ما هو أبعد من محطة 2030 وصولاً إلى الالتزامات المناخية لعام 2060».